القُضاة والصحفي

استقللتُ المترو من محطة الأوبرا متجهًا إلى محطة شبرا، عدد الركاب في العربة لا يتجاوز 15 راكبًا، جلست بجوار ثلاثة رجال تظهر عليهم علامات النعمة والوقار، سمعت أحدهم يقول لزميليه:

– إذا رأيت فقيرًا في بلاد المسلمين، فاعلم أن هناك غنيًّا سرق ماله.

رد عليه الثاني قائلاً:

– كلمات مأثورة لفضيلة الإمام محمد متولى الشعراوي (رحمه الله وغفر له) وبظني أن هذا الكلام كان استغاثة وصرخة مؤلمة أطلقها الإمام لمبارك وعصابته؛ بسبب الحالة المزرية التي وصل إليها السواد الأعظم من الشعب؛ بسبب الفقر والبطالة والمرض واليأس.

تَدخَّلَ الثالث في الحوار، وقال:

– ده كلام صحيح جدا؛ لكن للأسف الشديد ذهبت هذه الصرخة أدراج الرياح.. فكان طبيعيًّا أن يخرج المصريون عند أول شرارة تشتعل ضد الظلم والطغيان.. حيث نجح الشعب في خلع مبارك في أيام معدودة بعد قيام ثورة ٢٥ يناير، وطالب برجوع حقوقه السليبة من اللصوص و«الهَبِّيشة»، لكن هذا لم

يحدث، وفوجئنا بعد ذلك بظهور أعداء جدد.

وأردف:

- جيوش من الخونة والعملاء مثل هؤلاء استطاعوا سرقة الثورة وخطف عرش مصر لمدة عام أسود بمساعدة الأمريكان. ولأنهم في الأصل لا ينتمون لمصر، فقد فشلوا فشلاً ذريعًا، وطردهم المصريون شر طردة من خلال ثورة عظيمة لم يشهد لها التاريخ مثيلاً في ٣٠ يونيو ٢٠١٣، بعدها تَوهَّمَ أزلام المخلوع أن الفرصة قد سنحت لهم مرة أخرى لاستعباد العباد والاستيلاء مجددًا على البلاد، وبدءوا في مسلسل الظهور الإعلامي والسياسي بشكل «مقزز» أثار الناس، وأشعل غضبهم.

فما كان مني إلا أن استأذنتهم في الإدلاء برأيي، فرحبوا بي، وأعطوني الفرصة، فقلت:

- إن معدومي الضمير وفاقدي الوطنية ظنوا أن الشعب سيغفر لهم جرائمهم، ويتركهم يعودون لمناصبهم؛ حتى لا يحاسبهم أحد على فسادهم وإفسادهم، ولم يستوعبوا الدرس بعد، بل لم يفهموا أيضًا أن المواطن الذي ثار على نظامين سابقين أحدهما فاسد والآخر خائن وعميل في أقل من ثلاث سنوات، لا يمكن أن يتركهم دون أن يحاسبهم على جرائمهم، ويرجعهم مرة أخرى إلى السجون إن عاجلاً أو آجلاً.

وأضفت:

- وخيرًا فعل الرئيس عبد الفتاح السيسي حينما أمر بفتح مكتب لمحاربة الفساد يشرف عليه رجل قضاء وطني، لكن بظني أن هناك إجراءات أخرى مكملة لهذا التوجه، ولابد من أخذها في الاعتبار؛ لمحاسبة كل من خان وسرق مصر

وشعبها، منها قانون «من أين لك هذا»، وقانون «إفساد الحياة السياسية».

في أثناء هذا الحوار عرفت منهم أنهم قُضاة، وبكل أدب واحترام طلبوا مني استكمال حديثي عن فساد رجال مبارك، خصوصًا بعدما عرفوا أنني صحفي، فقلت لهم:

- تحضرني واقعة اطلعت عليها بمحض الصدفة في مواقع التواصل الاجتماعي ملخصها أن عجوزًا امتثل أمام قاضٍ بسبب سرقته لرغيف خبز يسد به رمقه.

اعترف العجوز بالواقعة، مبررًا ذلك بأن الجوع هو الذي أرغمه على السرقة، فقال القاضي للعجوز:

- سأحكم عليك بغرامة عشرة دولارات، وسأسددها نيابة عنك للخزينة؛ لأنك لا تملك ثمن الرغيف. بعدها لاحظ القاضي علامات التعجب على وجوه الحضور، فقال لهم:

- محكوم على كل منكم بدفع غرامة عشرة دولارات.

وافق الجميع على هذا الحكم، وجمعوا للعجوز ٤٨٠ دولارًا. وقبل أن تنتهي الجلسة، ألزم القاضي الدولة برعاية العجوز ماديًّا وصحيًّا في دار المسنين حتى مماته.

سعد القضاة بهذه القصة الطريفة، وسألوني عن رأيي في إعلان رجل مبارك المدعو أحمد عز عن ترشحه للبرلمان، فقلت لهم:

- بعيدًا عن موافقة أو رفض الجهات المختصة دخول هذا الرجل الانتخابات البرلمانية من عدمه، فإنني أؤكد أن عودة هذا النموذج للحياة السياسية، ومن على شاكلته من النظام الأسبق أو السابق، سيفتح الباب مجددًا لـ«مصمصة» دماء

المصريين.

واستطردت:

– فليس مقبولاً أو معقولاً أن نترك الفقير فقيرًا حتى يصل به الحال لسرقة رغيف الخبز، ثم يقف أمام القضاء متهمًا بالجرم المشهود!! بل المطلوب أن نوفر له الحياة الكريمة التي نص عليها الدستور في الفصل الأول، المادة «١٧» من الباب الثاني «المقومات الأساسية للمجتمع»، وأضفت:

– وفى كتابه «الطريق إلى جهنم» يقول المفكر الكبير الدكتور مصطفى محمود:

– مشكلة مصر لم تكن الفقر، بل في سوء الإدارة والمحسوبية والروتين وسيطرة غير الأكفاء على أكثر مواقع صنع القرار، وكذلك إهمال الأولويات وعدم الأخذ بأساليب العلم والعصر في المحاسبة والمتابعة.

وبانتهاء كلماتي كنا قد اقتربنا من مكان نزول القضاة الثلاثة في محطة سانت تريزا، حينها صافحوني بشكل جيد، وأكدوا لي أن مصر ستعود إلى مجدها وعزها عما قريب.

قلت لهم:

– أثق بحدوث ذلك طالما بها رجال وطنيون مثلكم.. انتهى.